

## في الواجهة

رسائل  
إلى المحرر«استطلاع لا  
خبث سياسي»

جانب جريدة «الأخبار» الموقرة عطفًا على الرد الذي نشر في جريدتكم الغراء صباح أمس، تحت عنوان «خبث سياسي لا استطلاع»، والذي تضمن بعض المغالطات في سياق الرد على نتائج الاستطلاع الذي أجريناه حول رئاسة الجمهورية، ونشرته «الأخبار» (14 تموز 2015 العدد 2640) يهمننا توضيح التالي:

أولاً، حول هامش الخطأ، كما ورد في الرد، حيث اعتبر أن القاعدة الدنيا لأصول المعاينة تنطلق من أساس لا يقل عن 30 شخصاً، كما لو أن الدراسة اعتمدت أسلوب العينة العشوائية الطبقة أو الطبقة العنقودية، وهذا ما لم يحصل، حيث أشرنا إلى أننا اعتمدنا أسلوب العينة العشوائية البسيطة، واكتفينا، بالتالي، بالإشارة إلى الاتجاهات العامة عند تعميم النتائج على مستوى الأفضية، فيما تم تظهير المؤشرات فقط على المستوى الوطني. وقد أوردنا في النص «أن حجم العينة لا يسمح بكشف الاحجام الحقيقية للمرشحين في الأفضية إلا أنها تعطي صورة عن الاتجاهات العامة».

ثانياً، إن مركز بيروت للأبحاث والمعلومات لم يتوصل يوماً باستخدام السياسي في استطلاعاته التي تعتمد دائماً المنهجية العلمية، ويمكن جهاز التواصل والإعلام في القوات اللبنانية سؤال بعض نوابه الذين تعاملوا مع المركز سابقاً حول المقدار العلمي في استطلاعاته على حساب الخبث السياسي.

مركز بيروت للأبحاث والمعلومات

القوات تنفي  
«إسرائيليك ليكس»

في معرض حق الرد على ما ورد أمس في «الأخبار» تحت عنوان: «إسرائيليك ليكس» لبنانيون يتطوعون لخدمة «إسرائيل»، يهّم الدائرة الإعلامية في القوات اللبنانية توضيح ما يلي:

أولاً: دأبت صحيفة «الأخبار» على زج اسم «القوات اللبنانية» واسم رئيس الحزب سمير جعجع بسبب أو من دون سبب كما في المقال موضع البحث في عدد من المواضيع، وهي لا تُفوّت فرصة لتشويه صورة الحزب ورئيسه (...).

ثانياً: فات صحيفة «الأخبار» أن بطل الرواية المدعو «ن. ن.» كان مشتبهاً به في عدد من محاولات الإغتيال والاعتقال بين عامي 1992 و1994 طالبت مسؤولين كباراً في القوات ومن بينها الاستخبارات بعلاقته باغتيال الرفيق نديم عبد النور في الأشرفية.

ثالثاً: تستغرب القوات اللبنانية أن تقوم «الأخبار» بنشر هكذا معلومات فيما لو كانت صحيحة، بدل إعطائها للأجهزة القضائية والأمنية المعنية والتي كان لها الباع الطويل في الكشف عن الكثير من عملاء إسرائيل وشبكاتهما في لبنان.

رابعاً: تطالب القوات اللبنانية المراجع القضائية والأمنية المختصة اعتبار ما ورد في جريدة «الأخبار» إخباراً والتحرك على أساسه لتبيان الحقيقة من عكسها وهي تعلن في هذا الصدد عن نيتها رفع دعوى «افتراء جنائي» ضد «الأخبار» انطلاقاً مما ورد في المقال المذكور.

القوات اللبنانية  
جهاز الإعلام والتواصل  
الدائرة الإعلامية

الآلية الثالثة لمجلس الوزراء:  
إما التوافق، أو... التوافق

المادة 65 دون سواها، ودونما الحاجة إلى اجتهادات، وحدها تقرر طريقة عمل مجلس الوزراء وتنظيمه، سواء حضر رئيس الجمهورية أم لم يحضر، وسواء كان في منصبه أو شغل هذا المنصب، كونها تختص تحديداً بصلاحيات مجلس الوزراء واتخاذها هو القرارات، والذي لا يصوت الرئيس فيه.

على طرف تقيض منه، يعزو تكتل التغيير والإصلاح وحزب الله تطبيق أحكام المادة 65 إلى وجود رئيس الجمهورية في منصبه. ما يقتضي تحت وطأة الشغور تعليق مفاعيل هذه المادة، وجعل التوافق المطلق آلية وحيدة لاتخاذ القرارات، ما دام مجلس الوزراء تولى وكالة صلاحيات الرئيس ما إن وقع الشغور.

مفاد ذلك أن لا مكان لآلية ثالثة لعمل مجلس الوزراء، بل تفاهم الفريقين. وهو ما يبدو حتى الآن على الأقل متعذراً، على تفسير جديد ومشترك، يتوئم ما بين مفهومين متباينين للتوافق.

على أن تكتل التغيير والإصلاح وحزب الله يذهبان إلى أبعد من ذلك: لا قرار يصدر عن مجلس الوزراء ما لم يجز التوافق عليه بين المكونات الرئيسية فيه. ما يفيد برفضه التصويت في كل حال. لا تتحدث وجهة النظر هذه عن الوزراء

يضم اليهها الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد خير. باتت مشكلتنا آلية عمل مجلس الوزراء والتعيينات العسكرية والامنية متلازمتين. الاتفاق على احدهما يشق الطريق إلى التفاهم على الأخرى. مع ذلك، لا تبدوان برسم الحلول الوشيكة، مقدار ما هما مقبلتان على مزيد من التصعيد.

لم يفرض الكلام عن آلية جديدة أخرى لإدارة أعمال مجلس الوزراء إلى انطباعات ايجابية، تتيح توافر تسوية محتملة بين رئيس الحكومة وتكتل التغيير والإصلاح وحزب الله. تمسك سلام برفض تعطيل مجلس الوزراء، يقابله رفض الفريق الآخر الخوض في أي مخرج لا يضع بين يديه فيتو التعطيل من خلال الإصرار على التوافق المطلق الية وحيدة ودائمة لقرارات السلطة الاجرائية. هكذا تهاوت سريعاً بضعة اقتراحات تناولت امكان البحث في آلية ثالثة كتجزئة قرارات مجلس الوزراء وتصنيفها في ترتيب يبدأ بالاول اهمية تدرجاً ذهاباً إلى الأكثر أهمية، أو ما سمي قرارات ميثاقية الملزمة للتوافق.

يختلف سلام وتكتل التغيير والإصلاح وحزب الله على طريقة مقارنة التصويت في مجلس الوزراء. بل اضحى التصويت المشكلة الرئيسية في طريق تمكين المجلس من اتخاذ قراراته. يحظى رئيس الحكومة بدعم الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط وتيار المستقبل بالتشبه بالتصويت، ويقف في المقلب الآخر الوزراء الثمنائية لـ«اللقاء التشاوري» بالإصرار على توافق يحاذر مقدار ما يستطيع التعطيل:

يقول سلام بالاحتكام إلى المادة 65 من الدستور التي تنادي بالولوية التوافق على أن يصبح التصويت في حال اخفاقه ملزماً. تالياً فإن

خطف الاتفاق الإيراني -  
الغربي الاضواء من الازمات  
الداخلية، ونظر اليه على  
انه الصدمة التي ستخرج  
لبنان - وان يقتضي انتظار  
بعض الوقت - من معظم  
مشكلاته، واخصها انتخاب  
رئيس للجمهورية. مصدر  
المشكلات تلك واوولها

## تقولاً ناصيف

قد يتعين انتظار وقت طويل، ربما، قبل أن يحين اوان وصول عدوى ايجابيات الاتفاق الإيراني - الغربي إلى لبنان. إذ يمر قبلاً باليمن والعراق وسوريا، وبالعلاقات الإيرانية - السعودية، إلى أن يرسو ذات يوم هنا. إلى ذلك اليوم، لا احد في وارد الالتفات إلى الداخل اللبناني.

مر الموعد الـ 26 لانتخاب الرئيس من دون انتخابه اقل من عادي، ولا احد يبحث حقاً في ما ينتظر الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء بعد عطلة الفطر، على نحو يعيد الانتظام إلى حكومة الرئيس تمام سلام. اضع ان تراجع السجل في التعيينات العسكرية والامنية يجعلها في الايام القليلة التالية للعطلة استحقاقاً جديداً وداهما، على ابواب الشهر المقبل، مع بت مصير رئيس الاركان في الجيش اللواء وليد سلمان تأجيلاً لتسريحه. ما يقتضي قبل 7 آب - وهو موعد احواله على التقاعد - بت ايضا مصير ولاية قائد الجيش العماد جان قهوجي في صفقة واحدة متكاملة: تأجيل جماعي للتسريح

## المشهد السياسي

## جمع يبادر بين عون وسلام

«هناك توافقاً بين القوات والتيار أن تكون أولويات العقد الاستثنائي لمجلس النواب، إقرار قانون انتخاب جديد وقانون استعادة الجنسية». ولا تخرج زيارة جعجع لسلام لـ «ترطيب الأجواء مع عون»، عن سياق مفاعيل ورقة إعلان النوايا بين التيار والقوات، التي اتفق الجانبان بموجبها على التعاون في التواصل مع مختلف الفرقاء السياسيين. إذ يبدي جعجع اهتماماً بالوصول إلى موقف مشترك مع عون أمام سلام وباقي القوى السياسية، تحديداً في ما خص مسألتي قانون الانتخاب واستعادة الجنسية، فيما بقي موقف سلام مبهماً، مع تأكيده على نيتته تحقيق التوازن في الحكومة بما يضمن استمرار عملها.

ومن المقرر أن يزور النائب ابراهيم كنعان معراب، موفداً من عون، لاستكمال البحث في المواضيع المطروحة. وكان لافتاً أمس، انعقاد

لا يزال الجمود يسيطر على التطورات الداخلية السياسية، في ظل انتظار مختلف القوى انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني على الواقع اللبناني، وحلول عيد الفطر نهاية هذا الأسبوع.

محاولات إهدات اختراق في العلاقة بين رئيس الحكومة تمام سلام والنائب ميشال عون، تابعها رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بعد زيارة قام بها إلى سلام أول من أمس، تبعها زيارة موفده إلى الرابية ملحم الرياشي لوضع عون في أجواء لقاء جعجع مع سلام. مصادر مطلعة أكدت لـ «الأخبار» أن «جعجع تناول في اللقاء أهمية رأب الصدع في الحكومة في الطرف الحالي، وحماية الاستقرار الوطني واعتماد المقاربة المناسبة لتسيير عمل الدولة في ظل غياب رئيس الجمهورية». وأكدت المصادر أن



جميعاً، وتميز بين عدد الوزراء الذين تتألف منهم الحكومة وبين المكونات الرئيسية، إذ يضم مكون واحد أحياناً أكثر من وزير. يشمل هذا التفسير للتوافق، من ضمن هذه الآلية، عدم الحاجة إلى توقيع الوزراء الـ 24 قرارات مجلس الوزراء ما دامت المكونات الرئيسية التي ينتمي إليها الوزراء - سواء حضروا أو اضطر بعضهم للغياب - قد وافقت عليها. على أن تطبيق هذه القاعدة لا يسري على المراسيم العادية التي يوقعها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصون، بحيث يلزم الوزراء الـ 24 توقيعها، ولا يمسي القرار نافذاً ما لم يمهده هؤلاء.

يترجح هذا التفسير بين آلية أولى اعتمدت على اثر الشغور الرئاسي بتكريس التوافق المطلق، وآلية ثانية أخذ بها باصرار من سلام في الأشهر الثلاثة المنصرمة تتغاضى عن موافقة الوزراء الـ 24 وتواقيعهم، وتكتفي بموافقة الكتل الحكومية

انعكاسات ايجابية على المنطقة، وأن يساعد على تحقيق الانفراج في لبنان».

في غضون ذلك، لم تدم هدنة الأسبوعين التي تحدث عنها عون عقب الجلسة الحكومية الخميس الماضي طويلاً، بعد أن دعا التيار الوطني الحر مناصريه إلى التجمع اليوم أمام هيئات الأفضية مبقياً برنامج التحرك رهن لحظة حصوله. وتقول مصادر الرابية إن التحرك «وسيلة لإقناع الشارع حاضراً لا سيما أن المفاوضات الحكومية بدأت لتوها».

وكان الطلاب العونيون عمدوا ليل أمس إلى توزيع منشائر تحت عنوان «نعم أنا مسيحي ولن أسمح بتهميشي» مع هاشتاغ # معاً - نستعيد حقناً. وأكدت المنشائر عدم مساومة التيار الوطني الحر على حقوق المسيحيين.

(الأخبار)

تكتله التغيير  
والاصلاح وحزب الله  
متمسكان برفض  
التصويت

لقاء نقابي كبير جمع القواتيين والعونيين، هو الأول من نوعه بعد إعلان النوايا، ضم رؤساء المصالح النقابية لدى الطرفين. من جهة أخرى، أرجأ رئيس مجلس النواب نبيه بري جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الـ 26، والتي كانت مقررة أمس، إلى 12 آب المقبل. ونقل نواب عن بري في لقاء الأربعاء النيابي، توقعات أن «تكون للاتفاق